# سند الرواية
# في النحو والصرف

إعداد

د. عبدالعزيز بن ناصر الخريف

قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

# سند الرواية في النحو والصرف

**عبدالعزيز بن ناصر الخريف**

قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**الملخص:**

يعنى هذا البحث بدراسة مدى عناية علماء النحو والصرف بذكر سند الرواية في النحو والصرف، بالاستفادة مما استقر في علم الحديث، وعرض ما يدل على عناية المتقدمين بذكر السند، وتنوع المؤثرات في ذكره أو عدم ذكره بحسب نوع المنقول، مع بيان عدم ذكره غالبًا في التقعيد النحوي والصرفي. وقد عرض البحث سمات تعامل النحويين مع سند الرواية، والقيمة العلمية للسند من خلال تتبع ما في كتبهم من شواهد تؤكد قيمة السند وأوجه الإفادة منه في المفاضلة بين العلماء، وصحة نسبة الكتب لمؤلفيها، والحكم بصحة المروية من عدمها، ونحو ذلك من فوائد تتحقق من دراسة أسانيد الرواية النحوية والصرفية.

**كلمات مفتاحية:** سند الرواية النحوية والصرفية/ الإسناد في الرواية/ المفاضلة بين الأسانيد.

# The Ascription of Reports in Grammar and Morphology

**Abdulaziz Nasir alKharayif**

Dept. of Arabic Grammar College of Arabic Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

## Abstract

This paper studies the extent to which scholars of grammar and morphology devoted their attention to the ascription of reports, making use of the system developed in the science of Prophetic Hadith. It also presents evidence for early scholars' care to mention the ascription of the reports they cited along with the factors influencing whether or not they mentioned it according to the nature of the report. It is seen that ascription is usually not mentioned when formulating rules in grammar and morphology. Attention is given to the manner in which grammarians dealt with the ascription of a report and the scientific value of ascriptions by following the quotations given as textual evidence in their books that serve to emphasize the value of the ascription and the ways in which it can be used when comparing scholars and in ascertaining whether certain books were indeed composed by the authors to whom they are attributed as well as in judging the veracity or otherwise of narratives, in addition to other advantages to be derived from the study of the ascriptions of grammatical and morphological reports.

**Keywords:** ascription of grammatical and morphological reports/chain of narrators in a report/comparison of chains of narrators.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإن علم النحو نشـــأ ضـــمن العلوم التي عنيت بحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف ودراسة مضامينهما، وقد عني العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا بالإفادة من جميع العلوم العربية والإســـلامية فيما بينها بما يخدم إيضاح العلم ومناهجه للباحث والمتعلم.

وقد لحظت عناية من يبحث في أصول النحو بعرض تأثر أصول النحو بأصول الفقه، وبيان أوجه التشابه بينهما، في حين لم أر مثل تلك العناية مع علوم الحديث النبوي الشـــريف فيما وقفت عليه في التراث النحوي. ومن ثم فقد رأيت من المناسب أن أختار موضوع (سند الرواية في النحو والصرف)؛ ليكون مجالاً للبحث، وعرض مدى عناية علماء النحو والصرف بذكر السند والقيمة العلمية المتصلة بذلك.

ومجال دراسة الأسانيد مجال عريض، استنفد من علماء الحديث جهدًا ووقتًا وســـؤالاً وترجيحًا وتتبعًا للرواة وتحليلاً لزمن كل راوٍ وحاله ومدى عدالته وضبطه، وصولاً إلى التوثيق أو التجريح، وهو جهد أثمر عن عدد من الكتب في علم الحديث تؤصل ذلك، وتعرض أسسه وقواعده وآدابه، وأخرى في علم الجرح والتعديل وكتب الطبقات وسلاسل الرواة ونحو ذلك. فكان لعلماء الحديث ريادة في هذا العلم على غيرهم.

لذلك يتناول هذا البحث بيان مدى عناية علماء النحو والصرف في ذكر السند فيما يروونه عمن سبقهم، والقيمة العلمية التي يمكن استنباطها

من ذلك؛ ومن ثم فإن أهميته تنبع مما يأتي:

١) جدة الموضوع، والبحث في مجال يقل البحث فيه.

٢) بيان مدى استفادة علمي النحو والصرف من علم الحديث في العناية بالأسانيد وتقويمها.

٣) بيان أوجه الإفادة من دراسة السند في الدرس النحوي والصرفي في عدد من المجالات.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- دراسة مدى عناية علماء النحو والتصريف بذكر السند من عدمه.
- القيمة العلمية للسند في الرواية النحوية والصرفية.

ولتحقيق أهداف البحث سوف أدرس الموضوع وفق الخطة الآتية:

التمهيد، ويتضمن التعريف بالسند لغة واصطلاحًا.

يليه المبحث الأول: العناية بذكر سند الرواية في النحو والصرف.

ثم المبحث الثاني: القيمة العلمية للسند في الرواية النحوية والتصريفية.

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج

ولتحقيق أهداف البحث سوف أراجع المصادر النحوية الأصيلة إلى القرن الرابع الهجري الذي يمثل مرحلة النضج في الدراسات النحوية؛ لدراسة ما فيها مما يخدم موضوع البحث سواء أكان ذكرا للسند أو عدم

ذكر له، وكذلك أوجه الإفادة من دراسة السند، بما يظهر القيمة العلمية لسند الرواية في النحو والصرف.

والله تعالى أسأل أن يوفقني لما فيه الخير والسداد.

## التمهيد: السند لغةً واصطلاحاً

**السند في اللغة:**

**يطلق السند على معانٍ لغوية، منها ما ارتفع من الأرض[١]. وهو ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح[٢]. وكل شيء أسندت إليه شيئا، فهو مسند[٣]. وسند في الجبل يسنُد سُنودا وأسند: رَقِيَ وصعد[٤]. وفلانٌ سندٌ أي: معتمدٌ[٥].**

**والعلاقة بين السند لغة واصطلاحا إما من أن السند هو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، وإما من قولهم: فلان سند؛ أي معتمد، فسُمِّي الإخبار عن طريق المتن مسندا لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه[٦].**

**السند في الاصطلاح:**

**السند هو خلاف المتن، وهو الإخبار عن طريق المتن[٧]، وبلفظ آخر:**

---

(١) لسان العرب: ٢٢٠/٣ . سند.

(٢) الصحاح: ٤٨٩/٢، لسان العرب: ٢٢٠/٣، القاموس المحيط: ٣٧٠ . سند.

(٣) لسان العرب: ٢٢٠/٣ . سند.

(٤) لسان العرب: ٢٢١/٣، القاموس المحيط: ٣٧٠ . سند.

(٥) الصحاح: ٤٨٩/٢، لسان العرب: ٢٢١/٣، القاموس المحيط: ٣٧٠ . سند.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٤٠٥/١. وانظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٢٩-٣٠، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٧٠/١.

(٧) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٢٩، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٧٠/١.

**حكاية طريق المتن[١]. والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله[٢].**

**ويستعمل علماء الحديث مصطلح السند والإسناد والمسند بمعنى واحد[٣]، إلا أن المفهوم مختلف فيما بينهم، على أقوال أبرزها:**

**الأول: هو ما اتصل إسناده من راويه إلى من أسند عنه (منتهاه)[٤]. واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحدٍ من رواته سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره[٥].**

**الثاني: ما رُفِع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وقد يكون متصلا، وقد يكون منقطعًا[٦]. ولعل هذا التعريف للتفرقة بين مصطلحي المسند والمتصل؛ لئلا يكون معناهما مترادفًا[٧].**

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ١/٢٣.

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٣٠، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١/٧٠.

(٣) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ٣٠، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١/٧٠.

(٤) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: ٩٦. وانظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٩٠، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/٤٠٥، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١/١١٤.

(٥) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: ٩٦.

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١/٢١-٢٣. وانظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٩٠، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/٤٠٥.

(٧) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/٤٠٧.

**الثالث: ما اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].**

**والتعريف الأول من هذه التعريفات هو الأنسب لموضوع البحث؛ لأنه يدخل فيه ما يروى عن غير الرسول صلى الله عليه وسلم إذا روي بسند متصل.**

**وعلى ذلك فالسند في هذا البحث هو: حكاية طريق المتن والإخبار عنه، بذكر طريق من يروي الراوية إلى من يروي عنه. ويتضمن ذلك عند ذكر أسماء سلسلة الرواة ألفاظ التحمل والأداء التي ينقل بها الراوي عمن قبله.**

(١) مقدمة ابن الصلاح: ١٩١. نقلا عن الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث: ١٧، ونص تعريف الحاكم: (أن يرويه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم).

## المبحث الأول: العناية بذكر سند الرواية في النحو والصرف

لم يحظ موضوع سند الرواية في النحو والصرف بالبحث والتأصيل كما عُني سند الحديث النبوي؛ لذلك فعند البحث في كتب النحو والصرف لا تكاد تقف على قواعد مقنَّنة للرواية والإسناد فيها، ولا تفاصيل تتصل بذكر السند أو عدم ذكره.

لذلك اتجه بعض الباحثين إلى تأكيد عدم وجود عناية بالسند في النحو والصرف وعلم خاص به موازنة بما في علم الحديث، إذ ((النحو لم يجعل لرواة الشواهد علمًا خاصًّا لطرق الأخذ والتحمل، وللسند والرجال، ولا للتوثيق والتجريح. وإنما بقيت النصوص الموضوعة تحت رحمة واضعها، إذا اعترف بوضعها فقد حدَّدها، وإلا تقبلها الناس ووثقوها ))[(١)].

ولكن ذلك ليس على إطلاقه، ولإن لم يكن ثمة علم خاص في النحو والصرف فإن العناية بالأسانيد والتحقق من الرواية متوافرة، ولا يلزم ما قرَّره الباحث من سريان النصوص الموضوعة في علوم النحو والصرف واللغة، بل عُني العلماء بالكشف عنها، والتنبيه على الموضوع والمصنوع منها.

وأما ما يتصل بمدى ذكر سند الرواية في النحو والصرف فإني في مرحلة جمع مادة هذا البحث من كتب النحو والصرف حتى نهاية القرن الرابع الهجري توصلت إلى أنه قد يذكر العالم سند الرواية أحيانًا، ولا تصل إلينا بسنده، أخذًا من تخفّف بعض من يكتب عنه من تلك الأسانيد

(١) انظر: منهج النحاة العرب: ٤٧.

لأغراض الاختصار ونحو ذلك من عوامل مؤثرة، ويؤكد ذلك ما يأتي:

١- ما ذكره السيوطي (ت: ٩١١هـ) من أن علماء اللغة كانوا يعنون كثيرًا عند إملائهم ما يروونه بذكر الأسانيد، ثم توقف إملاء اللغة. فدلَّ ذلك على عناية المتقدمين بذكر السند، وأن تركه جاء بعدهم، قال: (( ثم يورد المملي بإسناده كلامًا عن العرب والفصحاء، فيه غريب يحتاج إلى التفسير، ثم يفسِّره، ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره. وقد كان هذا في الصدر الأول فاشيًا، ثم ماتت الحفاظ، وانقطع إملاء اللغة عن دهر مديد )) [(١)]. ويلحظ هنا تأكيده على وجود سند الرواية في كلام العرب والفصحاء، وفي الشعر. وأما الفوائد فهي بإسناد ودون إسناد. فدلَّ ذلك على وجود العناية بسند الرواية عند المتقدمين. وقد أكد السيوطي عند بحثه أصول النحو على أن علماء النحو والصرف نقلوا كلام العرب عن طريق "الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم"[(٢)].

٢- وجود نصوص تدل على إرادة الاختصار، من نحو قول أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ): ((ولولا كراهة الإطالة لذكرنا ذلك بأسانيده، وإن كانت ليست مثل الأسانيد الأولى في الصحة )) [(٣)]. ويلحظ من هذا النص أيضًا تمييز الأسانيد وتقويمها والمفاضلة بينها. وتجد في

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣١٤/٢.

(٢) انظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٦٤.

(٣) إعراب القرآن: ٣٧٢/٣.

كتب النحو ما يدل على اجتزاء السند والاكتفاء منه بمن ذكر المتن، من ذلك قول أبي علي: (( وقال ثعلب أيضًا في إسناد له عن يحيى بن أبي كثير.. )) (١). فإنه بالعودة إلى مجالس ثعلب تجد السند كاملا بقول ثعلب: (( حدَّثنا عبدالله بن شبيب قال: حدثني زبير قال: حدثني الحزاميُّ قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال..)) (٢).

٣- معرفة النحويين بالآحاد والمتواتر من الأسانيد، فدلَّ على أخذهم الرواية بسندها، قال أبو جعفر النحاس: (( وكذا أكثر القراءات الخارجة عن الجماعة، وإن وقعت في الأسانيد الصحاح، إلا أنها من جهة الآحاد )) (٣). فيتضمن ذلك ما يدل على أن تلك القراءات وصلت بأسانيدها إلى علماء النحو والصرف، وأن الاستغناء عن ذكر السند وقع بعد ذلك.

٤- ورود روايات تدل على أن علماء الحديث لا يحفلون بالأسانيد التي يذكرها علماء اللغة، فقد روي أن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) دخل على أحمد بن حنبل يعوده، (( فقال له يحيى بن معين: اقرأ علينا كتابك الذي عملته للمأمون "غريب الحديث". فقال: هاتوه، فجاؤوا بالكتاب، فأخذه أبو عبيد، فجعل يبدأ يقرأ الأسانيد، ويدع تفسير الغريب... فقيل له: يا أبا عبيد، دعنا من الأسانيد؛ نحن أحذق

(١) المسائل البصريات: ٢٧٤.

(٢) مجالس ثعلب: ١٤١.

(٣) إعراب القرآن: ١٤/٥.

بها منك.. ))[1]. فلعل ذلك أسهم في تقليل عناية علماء العربية بذكر الأسانيد في كتبهم؛ أخذًا بأن علماء الحديث أعرف بها منهم.

وإذا تقرَّر ذلك؛ فإنه في الوقت نفسه أرجِّح استفادة علماء النحو والصرف من علم الحديث في أسس الإسناد وعلومه؛ ذلك أن (( علم الحديث واللغة أخوان، يجريان من وادٍ واحد ))[2]. ولا أميل إلى رأي د. ناصر الدين الأسد الذي درس الإسناد في الرواية الأدبية، وأشار إلى مخالفته رأي من ذهب إلى أن رواة الأدب تأثروا برواة الحديث النبوي، فقال: (( ولكننا مع ذلك نكاد نذهب مذهبًا يخالف ما ذهبوا إليه، فنحن نرى فيما يبدو لنا أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، وقد وجدت عند العرب منذ الجاهلية.. بينما كانت رواية الحديث أمرًا طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة برواية الأدب وفرعًا منها؛ فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقًا طبيعيًّا ))[3].

وبما أن الرواية الأدبية تلتقي مع الرواية في النحو والصرف أخذًا من رواية الشعر وكلام العرب الذي يفيد منه العلماء في التقعيد والتوجيه النحوي والصرفي، فإن الأمثل في ذلك التوسط في الرأي، إذ لم تتبع الرواية الأدبية رواية الحديث تبعية تامة، وفي الوقت نفسه ما يتضمنه علم الحديث في تمييز الصحيح من الموضوع والعناية بالأسانيد لا تكاد تجد ما

(١) إعراب القرآن: ١٤/٥.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣١٢/٢.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ٢٥٥-٢٥٦.

يضارعه في الرواية الأدبية[١]، وكذلك الرواية في النحو والصرف.

ولعل ذلك ما دعا د. ناصر الدين الأسد ليعود مرة أخرى، ويقرِّر (( ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقول: إن المتأخرين الذين كتبوا في علوم اللغة والأدب قد احتذوا مناهج المحدِّثين والفقهاء، وقلَّدوا علوم الحديث والفقه، وذلك بعد أن نضجت علوم الحديث والفقه.. وذُهِب في التحقيق والتدقيق – في السند والمتن – مذاهب بعيدة ))[٢].

وقد خالفه في الرأي د. محمود الطناحي مؤكدًا "أن جامعي الشعر قد أفادوا من تلك الضوابط الصارمة التي أصَّلها علماء الحديث، من حيث القبول والرد، والتقوية والتضعيف، واعتبار أحوال الرواة – وإن كان الدكتور ناصر الدين الأسد يرى أن الرواية الأدبية أصلٌ قائم بذاته – كما أن رواية الشعر قد خضعت – تأثرًا بعلوم الحديث – لتسلسُل الإسناد، وكذلك كتب الأدب الأولى"[٣].

وعند النظر في كتب علماء النحو والصرف المتقدمة يتبين التفاوت في العناية بذكر السند عند الرواية، ولاسيما أن علم النحو والصرف لا يشترط فيه ذكر السند مثل رواية الحديث، الذي يتعين فيه ذكر السند عند روايته لمن يريد تعلمه وحفظه وروايته؛ لما استقر في علم الحديث من أهمية

---

(١) انظر: الخبر في الأدب العربي: ٢٢٩–٢٣٠.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ٢٥٧. وللتوسع في في مناقشة رأي د. ناصر الدين الأسد انظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٢٠٠–٢٠٨.

(٣) الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، مقدمة المحقق: ١٤.

ذلك، ودوره في معرفة الصحيح من الحسن من الضعيف، ومعرفة الثابت من الموضوع، والحكم على الحديث من خلال السند ومعرفة حال الرواة، ونحو ذلك. وبخاصة أن الحديث يتضمن أحكامًا فقهية وأمور الدين والعقيدة؛ مما ينبغي التحقق من صحة نسبته إلى مصدر التشريع.

وفي النحو والصرف لا يرد ذكر السند غالبًا في التقعيد النحوي والصرفي، وهذا أمر متوقع، إذ إن العناية تتجه إلى ذكر ما استقر من قواعد ترتبط بالبناء والإعراب والأنواع والحالات ونحو ذلك من أمور، يتعذر فيها ذكر السند، ولا يلزم أيضًا؛ لأن الغرض من تلك المؤلفات بيان القواعد والأسس التي ينبغي الالتزام بها. وهذا يماثل ما في كتب مصطلح الحديث، التي لا تذكر الإسناد لذكر قاعدة أو ضابط أو تعريف إلا في حالة الاختلاف بذكر الرأي مجردًا عن سنده. وقد لاحظت ذلك مطردًا في كتب النحو والصرف المعنية بذلك.

في حين أنه في النصوص المنقولة يختلف الأمر، وقد يرد ذكر السند الموصل للنص المنقول.

ففي القراءات القرآنية ولعله لاشتهار القراءات القرآنية، أو عدم الرغبة في ذكر اسم القارئ الذي قرأ بخلاف القواعد فإنه قد لا يذكر السند الموصل إلى القراءة أو اسم القارئ أحيانًا، وكذلك في القراءات الشاذة، ولاسيما عندما يكون إيراد القراءة في سياق التقعيد النحوي أو

**الصـرفي[١]، إلا إذا كان المراد رواية رأي نحويّ بشـأن تلك القراءة أو أنها قراءة مخالفة للقواعد أو لما سُـمِع عن العرب، فعندئذٍ قد يذكر السـند لدى من نقله عن شيوخه أو كتبهم[٢].**

**وفي الحديث الشـريف، ولقلة اعتماد النحويين على الحديث في التقعيد؛ فإنـه يقل وروده في كتبهم، ومن يورده للتوجيه أو لما فيه من معنى قد يذكر السند الموصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وقد لا يذكره[٤]، أو يعبر بتعبيرات علماء الحديث من نحو: يرفعه[٥]، التي تشـــير إلى الرواية**

---

(١) انظر مثلا: النوادر في اللغة: ١٥٨، المقتضـــب: ١٢٣/١، ١٨١، ٢٣٨، ٢٥٢، ٢٢/٢، ١٣٤، ١٨٥، ٣٣٩، ٣٦٤، ١١/٣، ٢٦٦، ٢٨١، ٣٠٦، ١٠٥/٤، ١١١، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٣، ٣٥٩، الأصـول في النحو: ٢٣٥/١، ٢٦٤، ٢٧١، ١٨٤/٢، ١٣٤/٣، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٤٢٤/١، ٤٥٩، ٤٦٠، ٥٥٧–٥٥٨، ٢١١/٢، المسائل البصريات: ٢٢٢، ٤٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣١/٣، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢٨٥/١، ٢٩٨، ٣٣٦، ٢٢٧/٢، ٢٥٩، ٢٦٠، المســائل البصــريات: ٣٠٨، الحجة للقراء السبعة: ١٩٤/٢، ٣٨٨.

(٣) انظر: الحجـة للقراء السـبعـة: ٢٠١/٢، ٢٠٢، ٣١٣–٣١٤. وقد يكتفي بـذكر الصـحابي الذي روى عن النبي صـلى الله عليه وسلم. انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٢٠/٢، ٢٥٨، ٤٠٦/٤.

(٤) انظر: الحجة للقراء السـبعة: ١٧١/١، ٢٦٣، ٣٤٢، ٣٤٣، ١٤/٢، ٧٠، ١٨٩، ١٩٧، ٢٠٣، ٣٢٤، ٣٥٧، ١٩٠/٣، ٢٠٢، ٢١٦، ٣٥٨، ٣٤/٤، ١٠٠، ١٤٨، ٢٢٩، ٢٦٢، ٧٣/٥، ٩٢، ١٨٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٩٨، ٣٥٣، ٣٣٥/٦. الإغفال: ١١١/١، ٣٠٩، ٣١٤، ١٥٦/٢، ١٨٧.

(٥) انظر: الكتـاب: ٨٤/٢، معـاني القرآن للفراء: ٢٢٥/٣، معـاني القرآن وإعرابـه: ٣٣٤/١، ٢٦٨/٤، أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٢٥.

**عن راوٍ بسند لا يذكره الناقل، لكنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد صحابته رضي الله عنهم.**

**وقد يرد ذكر سند الحديث وعدمه في الكتاب الواحد[١]؛ مما يشعر أنه لا قاعدة بين النحويين في ذلك، وإنما حسب ما يذكره العالم عند كتابته أو إملائه ذلك الحديث في موضعه.**

**وتؤكد بعض النقول عن علماء النحو والصرف معرفتهم بأسانيد الحديث، ويؤكد ذلك ما يأتي:**

**١- أنه قد يرد ذكر سند الحديث متصلًا بين النحوي والنبي صلى الله عليه وسلم، من ذلك قول أبي علي الفارسي: (( وجاء في الحديث فيما حدَّثنا ابن قُرَين ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدَّثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمان وستين ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب عن أنس بن مالك قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة... ))[٢].**

**٢- أن العالم النحوي يعرف أسانيد الأحاديث وقيمتها وقوتها وضعفها، إذ قد يرد النحويُّ الحديثَ بـ (( أن من أهل النقل من ضعَّف إسناد الحديث ))[٣]، ونحو: (( ويُذكر أن في إسناد الحديث شيئًا ))[٤].**

---

(١) انظر ما أوردته من مراجع فيها ذكر لسند الحديث وعدم ذكر له، إذ يتحقق ذلك في الكتاب الواحد.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٢/٣١٣-٣١٤.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٢/٩٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٢/٢١٧.

٣- أن بعض علماء النحو تأثر بمصطلحات علم الحديث المعبرة عن السند، فأضحى يطلق عبارة "يرفعه" على ما يختصره من السند الموصل إلى ما يروى عند أحد علماء النحو واللغة في القرن الثاني الهجري وما بعده. كقول أبي الفتح: (( أخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب ))[١]. فدلَّ ذلك على معرفة علماء النحو والصرف باستعمالات ذلك في رواية الحديث النبوي، وتطبيقها على ما يروى من غير الأحاديث. وإن كان بعض علماء النحو يعبر عن ذلك بلفظ آخر، عندما يتخفف من السند بحذف الأسماء، فيقول: (( عمن خبره من شيوخه ))[٢].

وفي الكتب المعنية بذكر تراجم النحويين وأخبارهم، يغلب ذكر السند في حالة رواية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، أو أحد صحابته الكرام، رضوان الله عليهم[٤].

ويكثر ذكر السند عند إيراد أخبار النحويين ومقولاتهم وتقويم علمهم أو معرفتهم بكلام العرب، فيعنى العلماء بذكر السند في ذلك[٥]، ما لم يكن

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١٦٠. وانظر أمثلة أخرى في: الخصائص: ٣/٣١٠، سر صناعة الإعراب: ١٦٣، ٢١٣، ٢٣٥، ٢٦٩، ٣٧٩، ٤٢٤، ٤٧٧، ٥١٤، ٥٤٠.

(٢) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ٣٨.

(٣) انظر مثلا: أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٧٣، ١٨٧، ١٩٥، ٢٠٧-٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٥. مراتب النحويين: ٣٦، طبقات النحويين واللغويين: ١٤-١٥.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢-١٤، ١٦.

(٥) انظر: أخبار النحويين المقرئ: ١٥-٥٤، مراتب النحويين: ٣١، ٣٣-٣٦، ٤٤، ٤٥، ٧٤، ٧٦، ٩٠، ٩١، ٩٤، ١١١، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٩-١٥٠، ١٥١، ١٥٦-١٥٧، طبقات النحويين واللغويين: ٢٢-٢٦، ٤٢، ٤٨، ٥٢، ٥٦-٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٧٥، ٧٦، ٩٤، ٩٧، ١٢٩، ١٤٩.

**الغرض الترجمة لهم والتعريف بمؤلفاتهم وعلمهم، فعندئذ لا يذكر. وهو ما سارت عليه كتب تراجم النحويين.**

**إذ تتجلى العناية بذكر السند عند مواقف تقويم العلماء في النحو ومعرفة كلام العرب سلبًا أو إيجابًا(١)، أخذًا من أهمية توثيق النقل في ذلك؛ ليحظى بالقبول لدى من يقرأ ذلك. وهو بذلك شبيه بالجرح والتعديل في الحديث.**

**وبعد أن انتشر التأليف اقتصر العلماء على ذكر من روى الخبر أو الرأي دون السند الموصل إليه، فتجد بين ما يذكره العالم في كتابه والمنقول عنه زمن لا تتحقق فيه الملاقاة(٢). ويظهر أن ذلك بسبب انتشار التأليف والنقل من الكتب، أو الرغبة في الاختصار، ويؤكد ذلك أن يروي العالم نفسه الخبر بسند يوصله إلى قائله،**

---

(١) انظر: مراتب النحويين: ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٦٧، ٧٥-٧٦، ٧٧، ٨٢، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٣، طبقات النحويين واللغويين: ٣٧، ٣٨-٣٩، ٧٤، ١٠١.

(٢) انظر مثلا: النقل عن يونس بن حبيب في طبقات النحويين واللغويين: ٢٨، ٣٥، ٥٢، والنقل عن ابن سلام في طبقات النحويين واللغويين: ٣١، ٥٢، ٥٣. وهذا كثير، إذ يكتفى بالإشارة إلى رأي العالم أو قوله دون السند الموصل إليه.

**وآخر فيه انقطاع[١].**

**وما أوردته من تفصـــيل عن اختلاف العناية بذكر الســـند بالنظر إلى اختلاف موضوع الكتاب، ونوع المؤلَّف، يتضح في كتاب أخبار أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـــ)، إذ يعنى بذكر السند في سرده للأخبار والمجالس، فإذا جاءت مسائل نحوية أو تصريفية يوردها دون أسانيد[٢]، أخذًا من أن التقعيد لا يذكر فيه السند.**

**وثمة أمر يكاد يتكرر في كثير من الكتب التي وصـــلت مخطوطاتها كاملة، وهو ذكر الســـند الموصـــل إلى مؤلف الكتاب[٣]. إذ عُني العلماء بالنص على قراءة الكتاب على مؤلفه والأخذ منه، مثل ما ذكره أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـــ) عن أبي عمرو الشيباني بذكر سند متصل إلى كتابه النوادر: (( فأما النوادر فقد قرئ عليه، وأخذناه روايةً عنه. أخبرنا به أبو عمر محمد بن عبدالواحد قال: أخبرنا ثعلب عن عمرو بن أبي عمرو**

---

(١) انظر مثلا: ما روي عن ابن أبي عقرب في طبقات النحويين واللغويين: ٣١، ٣٧. ففي الأول منهما ورد السند كاملا. وما روي عن أبي زيد في الحجة للقراء السبعة: ٣٠٨/٤-٣٠٩، ٤٣٨/٥؛ ففي الأول منهما نص على أنه من طريق أبي بكر محمد بن السري السراج، في حين لم يذكر ذلك عند إيراد النص مرة أخرى. ومنه أيضا ما روي عن الخليل في الخصـــائص: ٣٦٠/١-٣٦١، ٢٩٨/٣. ففي الأول منهما ورد السند كاملا.

(٢) انظر المسائل الواردة في أخبار أبي القاسم الزجاجي: ٢٥-٢٦، ٣١-٣٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٩-١٣١، ١٣١-١٣٤، ١٣٦-١٣٧.

(٣) انظر: أخبار النحويين للمقرئ: ١٠-١٤، مجالس ثعلب: ٣-٤.

الشيباني عن أبيه ))[1].

وعلى ذلك فإن ذكر السند الموصل إلى مؤلف الكتاب هو من صنع تلاميذه الذين أخذوا الكتاب متسلسلين إلى مؤلفه، فيُذكر ذلك في أوله تأكيدًا على سند الرواية، واتصالهم بمؤلفه. وبذلك يتضح توهم بعض الباحثين أن سند الكتاب في أوله من مؤلفه، وأنه في حالة عدم ذكره يلام المؤلف على ذلك، إذ قال: (( أما الفراء المتوفى عام ٢٠٧هـ فقد صنَّف كتابه "المنقوص والممدود"، ولم يحدِّد لنا في كتابه تسلسل السند، بل لم يذكر السند مطلقًا في كتابه، فقد افتتح كتابه بقوله: "قال أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء هذا كتاب المنقوص والممدود ))[2]. ولعل الذي قاده إلى ذلك الوهم إرادة الاستقصاء، التي أدت إلى السهو وعدم التنبه إلى أن ذكر سند رواية الكتاب ليس للفراء به علاقة، بل تلاميذه، وأنه لا يلزم وروده في جميع الكتب.

ولعل من أبرز السمات التي وقفت عليها في بحث مدى عناية علماء النحو والصرف بسند الرواية، في كتب النحو والصرف حتى نهاية القرن الرابع ما يمكن إجماله فيما يأتي:

١. لا يخضع ذكر السند في كتب النحو والصرف لقاعدة مطردة، فقد يذكر العالم السند في موضعه ويهمله في موضع؛ مما يشير إلى أن ذكر السند غير مؤثر في الرواية طالما صدرت من عالم ثقة.

٢. يعنى بعض علماء النحو والصرف بإيراد السند فيما رواه العالم بنفسه

---

(١) مراتب النحويين: ١٤٥.

(٢) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٩٧.

كالذي يحدث به عن شيخه، فتجده يذكر سند ذلك لتوثيق روايته، أما ما أخذه من غيره فقد يورده دون ذكر سند أخذًا من أنه متوافر في مصادر أخرى، وليست عهدة نقله عليه. من ذلك مثلا أن ابن قتيبة في كتابه المعارف عند تعريفه برواة الشعر وأصحاب الغريب والنحو(١)، أورد السند فيما نقله عن شيوخه(٢)، في حين يورد ما عدا ذلك دون إسناد. وكذلك ابن جني مثلا في "باب في أغلاط العرب"(٣)، و"باب في سقطات العلماء"(٤) أورد السند فيما رواه عمن أخذ عنه مشافهة(٥)، وأغفله عن غيرهم.

ولعل ذكر السند في هذه الحالة عند أخذ العالم عند شيخه مشافهة ومقابلة، يقابل نقدهم من يأخذ عن الكتب دون القراءة على مؤلفها أو على عالم قبله. ولذلك قد يقرأ العالم على غيره ممن تقدمه، ويأخذ عنه، وإن كان المتأخر أعلم من المتقدم أو أحفظ منه(٦). وقد كان السابقون يحرصون على القراءة، فيسألون العالم عمن يقرأون عليه، فقد سئل أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥): (( على من نقرأ بعدك؟ قال:

(١) المعارف: ٥٤٠-٥٤٩.

(٢) كأبي حاتم في: ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٧، وابن هانئ في: ٥٤٢، والرياشي في: ٥٤٦.

(٣) انظر: الخصائص: ٢٧٣/٣-٢٨٢.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٨٢/٣-٣٠٩.

(٥) انظر: الخصائص: ٢٨٠/٣، ٢٨٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، .

(٦) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٧٠/٢.

على سهل بن محمد؛ يعني أبا حاتم ))[1].

٣. يُعلِي ذكر السند من مكانة العالم؛ إذ يتبيَّن من ذكره سند روايته عن شيوخه أن مصادره الالتقاء بالعلماء والأخذ منهم. ولأهمية الأخذ عن العلماء والرواة الأوائل تجد في بعض كتب التراجم مقولات تظهر ندم عالم عن عدم سماعه مرويات أو كتاب من مؤلفه أو من روى عنه[2]. ولذلك فإن ما روي عن بعض العلماء أنه حفظ كتب عالم قبله، وإن لم يجالسه أو يقرأها عليه[3]، فهو – وإن دلَّ على حفظ العالم – يتضمن إشارة إلى عدم القراءة على من سبقه؛ فيؤثر ذلك في منزلته. لذلك ينتقد من يروي عن الكتب من غير أن يكون "سمعه من لفظه"[4].

٤. يعنى بعض العلماء عند ذكرهم سند الرواية بما يدل على عنايته به وحفظه للمنقول بذلك السند، ولتلك العناية مظاهر، منها:

أ- أن ينص الناقل على ما لم يسمعه ممن يروي عنه عادة، من ذلك ما نقله الزجاجي: (( أخبرنا الزجاج قال: أخبرنا المبرد عن المازني، قال: حدثني رجل عن الأصمعي، ولم أسمعه أنا منه

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٩٥.

(٢) انظر مثلا ندم ثعلب على عدم سماعه ما رواه أبو مسحل الأعرابي عن علي بن المبارك الأحمر في: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٥. وندم الأنباري على عدم سماعه معاني الفراء من ثعلب في: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٧.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ١٤٧.

(٤) انظر: مراتب النحويين: ١٣٣.

قال... ))[1]. ويلحظ هنا أنه نقل عن "رجل"، وهو مجهول؛ إلا أن ذلك يقبله بعض العلماء في رواية اللغة؛ ثقة بالناقل[2]. ومثله قول أبي علي الفارسي: (( وهذا القول حُكِي أن أبا إسحاق قاله، ولم أسمعه منه إلا أني رأيتُ بعض من أخذ عنه يحكيه ))[3]. وكذلك قول ابن جني: (( وحكى لي بعض أصحابنا، أراه عن أبي عليّ ولم أسمعه منه ))[4].

ب- عناية العالم بأداء ما ينقله بإسناده، والنص على ما لم يذكره العالم المتقدم؛ ليبيّن أن ما بعده رأي له، كقول أبي القاسم الزجاجي: (( أخبرنا أبو الحارث بشر بن مروان بن الحكم بن بشر بن أبي عمرو بن العلاء بالمدينة السلام يوم الخميس لأربع عشرة ليلة بقيت من شهر رمضان سنة اثنتي عشرة وثلاثمئة في منزل أبي الحسين بن أبي عباد... قال أبو القاسم: لم يمل علينا هذا الرجل شيئًا من غريب هذا الخبر ولا سألناه عنه. وأحسب أيضًا أن النسَّاب يقولون أن أبا عمرو لم يعقب، والله أعلم كيف كان ذلك، ولكنا نقول فيما تضمنه هذا الخبر بحسب ما علمناه ))[5]. فإنه نقل مروية بإسنادها إلى أبي الحارث بشر بن مروان، ثم أوضح أنه لم يذكر شيئًا من الغريب فيها، وهو ما

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١١٢.

(٢) انظر: لمع الأدلة: ٩٠-٩٢، الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٥٥-١٥٦.

(٣) الإغفال: ٣٦٢/١.

(٤) المنصف: ٢٣١/١.

(٥) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٩٥، ١٩٧.

**سيوضحه أبو القاسم. ونبَّه أيضًا إلى انتساب المملي إلى أبي عمرو بن العلاء والشك فيه. وذلك يؤكد العناية بسند الرواية ورجالها.**

**ت- التفرقة بين ما نقله كل واحد من شيوخه، بحيث ينصّ على اتصال السند بالعالم المتقدم من عدمه كقول الفارسي: (( حكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش أنه اسم مفرد مضمر ))[1]. وقوله: (( فقد قاله أبو عبيدة فيما حكاه أحمد بن يحيى، وحكاه محمد بن السري غير منسوب إلى أبي عبيدة ))[2].**

**ث- النص على أن المروية جاءته من عدد من الرواة، كأن يقال: (( حُدِّثت من غير وجه ))[3]، ونحو: (( حدثنا من غير وجه بألفاظ منقطعة ومعان متفقة وبعضها يزيد على بعض ))[4].**

**ج- أنه عند النقل من أكثر من عالم في الموضوع الواحد يراعي الناقل الفصل بين أقوالهم أو يعبر بما يدل على تداخل كلامهم معا طالما الموضوع واحدا، كأن يقول بعد إيراد الأسماء: (( دخل كلام بعضهم في بعض ))[5]. وهذا وإن كان في ظاهره تسامح في**

---

(١) الإغفال: ٧٦/١. وانظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٣.

(٢) الشعر: ٥٥٠.

(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ٣٤. وانظر: نفسه: ٧٢.

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٨٣.

(٥) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ٧٢. وفي الموضوع نفسه وردت هذه العبارة أيضا في:

**الرواية، إلا أنه في مجال نقل عن ثقات، وقد نصَّ على التصريح بتداخل كلامهم في عرض الموضوع الواحد؛ مما يدل على مراعاة الناقل للسند، وأنه ينبِّه إلى اختلاف ألفاظهم.**

**ح- النص على المكان الذي سمع فيه ما يرويه[1]، قال الزجاجي: (( أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري قال: أخبرنا المازني قال: كنت عند الأخفش ومعنا الرياشي ))[2]. فذكر المكان وهو مجلس الأخفش، وذكر من كان يحضره معه. فذكر من ينقل عن الشيخ ومن يحضر مجلسه يؤكد دقة النقل المروي بهذا الإسناد، وقد جاء في مراتب النحويين: (( أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا محمد بن يزيد قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال: كان الخليل يجلس في مسجد بني الجُلندى، فيجيئه حماد بن زيد وجرير بن حازم وعبَّاد بن عبَّاد، وحمَّاد بن سلمة ))[3]. ومثله: (( أخبرنا أبو حاتم عن الأصمعي قال: كنت في حلقة أبي عمرو فجاءه... ))[4].**

**خ- النص على زمن المروية، من ذلك قال الزجاجي: (( أخبرنا**

---

غريب الحديث: ٢١٢/١، ٥٤/٢، ٧٠/٣، ٧٤، ٣٣١، ٤٦٨.

(١) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٧٠، ٢١٩، ومراتب النحويين: ١٢٣، ١٥١، ١٥٣.

(٢) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٧٠.

(٣) مراتب النحويين: ١٠٧.

(٤) مراتب النحويين: ٤٥.

**الأخفش قال: أخبرنا المبرد قال: دخلت في حداثتي انا وصـــديق لي من أهل الأدب إلى بعض الـديـارات.. ))[١]. وقد يجتمع ذكر الزمان والمكان[٢]، وذلك أدق.**

**٥. لا يشعر بعض علماء النحو والصرف بأن للسند قيمته التي عليها في الحديث النبوي؛ لذلك لم يكن يعنى بذكر الســـند اختيارًا، حتى فيما يحســـن أن يذكره فيها، فمن ذلك ما رواه أبو ســـعيد الســـيرافي (ت ٣٨٥هـــــ) في ترجمته لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥): (( ســـمعت نفطويـه يقول: مـا رأيـت أحفظ للأخبـار بغير أســـانيـد منـه...))[٣]. وبالعودة إلى كتب المبرد يتضـح أن هذه الصـفة عامة فيه، ففي كتبه إســـناد متصـــل حينًا، ومنقطع حينًا آخر، وكذلك فيه حذف للإســـناد ونص على حذفه. ويتحقق ذلك في كتابيه الكامل والفاضـــل[٤]، وهما من كتب الأدب.**

---

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٧٧.

(٢) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي: ١٩٥، طبقات النحويين واللغويين: ٥٦.

(٣) أخبار النحويين البصريين: ١٠٩. وانظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٦٥.

(٤) انظر: مصـادر الشـعر الجاهلي: ٢٧٧-٢٧٨، مصـطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٥٢، ٩٩.

## المبحث الثاني: القيمة العلمية لسند الرواية في النحو والصرف

للســـند في كتب النحو والصـــرف قيمة علمية مؤثرة، فمثلما أن لذكر السـند والرواة تأثير في الحكم على صـحة الحديث من عدمه، ودرجته في الصـحة، فكذلك فإن للسـند في النحو والصـرف قيمته، إلا أن تلك القيمة والأهمية في علوم اللغة العربية تختلف عنها في علم الحديث. وبالنظر إلى ما ورد في كتب النحو والصـــرف، ومحاولة التعرف على دور الســـند فيها، يمكن الوصول إلى ما يأتي:

١) إعلاء قيمة السـند في الرواية النحوية والصـرفية، وتقويم علماء النحو والصرف والمفاضلة بين المتعاصرين بناء على أسانيدهم ومدى أخذهم من علماء، وقراءتهم الكتب على من قبلهم. ومن شواهد ذلك:

أ- تبين العناية بالسند في الرواية مدى تمكن العالم من علمه، إذ إن من لا يجيد معرفة الأسـانيد وتسـلسـل الرواة، لا يعد من العلماء المعدودين في علمهم. لذلك قال أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـــ): (( ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا العلم ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئًا فقال: "عن الفراء عن المازني"؛ فظن أن الفراء الـذي كـان هو بـإزاء الأخفش كـان يروي عن المازني ! ))[١]. ولذلك عدَّ الفارسي من لا يدقِّق في الأسانيد وحال

(١) مراتب النحويين: ٢١. وسنوات وفاة أولئك العلماء هي: الفراء ٢٠٧هـــ، الأخفش ٢١٥هـ، المازني ٢٤٨هـ. وانظر أيضا ما يماثله في الفكرة ما ذكره ابن مسعر في تاريخ العلماء النحويين: ١٩.

الرواة من الأغرار، قال: (( إن الذي يحكي هذه الحكايات .. متقوّل كذَّاب، ومتخرِّص أفّاك لا يشـــك في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقّظ. ولم يصـــغ إلى القبول منه، والاشـــتغال به، إلا الأغمار والأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ورواياتهم، وتمييز صادقهم من كاذبهم، وضابطهم من مجازفهم ومتجوّزهم في الرواية ))[1].

ب- الثناء على العالم بأنه أخذ العلم والمرويات عمن قبله رواية[2]، إذ يزيد من يتبع ذلك عمن يأخذ العلم من الكتب دون قراءة أو رواية. وقد بلغت عنايتهم بالرواية وتتبع الأســانيد أن يورد بعض العلماء تحديدًا لنوع ما رواه عالم ما عمن قبله، فقد تم النص مثلا على أنه (( لم يحك الأصمعي ولا صاحباه عن الخليل شيئا من اللغة؛ لأنه لم يكن فيها مثلهم، ولكن الأصـــمعي قد حكى عنه حكايات، وكان الخليل أسنَّ منه ))[3]. وكذلك لا يروي المازني عن الأصمعي النحو، بل المعاني واللغة والشـــعر[4]. فدلَّ ذلك على تتبع منقولات كل عالم عن غيره، وتمييز أنواع ما ينقله كل عالم.

ت- يتبع ذلك الموازنة بين العلماء بتقديم من يروي ما سمعه على من يروي من الكتب لعدم الثقة بصـــحة قراءته لما فيها[5]، من ذلك

---

(١) نقض الهاذور: ١١٧. وانظر: خزانة الأدب: ٣٥٧/١٠.

(٢) انظر: مراتب النحويين: ٧٠، ٨٠، طبقات النحويين واللغويين: ١٣٧.

(٣) مراتب النحويين: ١٠٠. وصـــاحباه هما أبو زيد وأبو عبيدة. انظر مراتب النحويين: ٨٥.

(٤) انظر: مراتب النحويين: ١٢٤.

(٥) انظر: مراتب النحويين: ١٤٨، طبقات النحويين واللغويين: ١٤٢.

**تعليل تقدم المبرد على ثعلب في العلم بكتاب سيبويه: (( لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه ))[(١)]. ولذلك فإن رواية أحمد بن محمد الخارزنجي البُشتيّ (ت: ٣٤٨هـ) لم يقبلها أبو منصور الأزهري؛ لأنه أخذ من كتب غيره دون سماع أو قراءة على غيره، فامتلأت كتبه بالتصحيف والأخطاء[(٢)].**

**ث- الثناء على العالم بارتفاع سند روايته علم النحو وكتبه، من ذلك (( وروى أبو حاتم عِلم سيبويه عن الأخفش عن سيبويه عمرو بن عثمان ))[(٣)].**

**ج- النص على الكتب التي لم ترو أو لم تقرأ على صاحبها، من ذلك مثلا ما قيل عن كتاب "الجيم" لأبي عمرو الشيباني: (( وأما كتاب "الجيم" فلا رواية له؛ لأن أبا عمرو بخل به على الناس، فلم يقرأه عليه أحد ))[(٤)]. ولولا أهمية سند القراءة والسماع لما عُنِي العلماء بالنص على ذلك.**

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١٤٢، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٨٠/١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة: ٣٣/١-٤٠، وعنه: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٤٢/١-١٥٤.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٩٤. وانظر ما ذكر عن المبرد في: طبقات النحويين واللغويين: ١٠١، ١١٤.

(٤) مراتب النحويين: ١٤٥. وانظر مثلا اعتذار أبي زيد لأبي الفضل الرياشي عن أن يقرأ عليه أبو الفضل كتابه في النبات (الشجر والكلأ) في: مراتب النحويين: ٧٤، الخصائص: ٣١٢/٣.

ح- النص على أن بعض العلماء لم يروِ عن معاصـــره، مما يدل على تتبع العلماء ما رواه كل عام عن غيره، فقد تم النص مثلا على أن (( الأخفش أسنّ من سيبويه، ولكن لم يأخذ عن الخليل ))[١]، وقد قيل في ذلك: (( يكاد يُعرف صدق أبي الحسن ضرورةً، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد، فلم يحكِ عنه حرفًا واحدًا))[٢]. والنص على أن محمد بن زياد الأعرابي (( أخذ علم البصـــريين وعلم أبي زيد خاصـة من غير أن يسمعه منه ))[٣]. والنص على أن يعقوب بن السكيت (( أخذ عن أبي عمرو والفراء، وكان يحكي عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد من غير سماع إلا ممن سمع منهم ))[٤]. فذلك يحدد قيمة مروياتهم، وأنها إن وردت عن هؤلاء فمن غير طريق السماع؛ فيلزم التحقق من صحتها.

خ- انتقاد العالم الذي لا يأخذ عن ثقات، فمن ذلك ما ذكره أبو الطيب اللغوي عن ابن قتيبة: (( إلا أن ابن قتيبة خلَّط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقاتٍ، وكان يتسرَّع في أشياء لا يقوم بها، نحو تعرُّضـــه لتأليف كتابه في النحو... ))[٥]. وكذلك نقد ما وقع في كتاب العين لعدم النقل بطريق الرواية، بل النقل من

(١) مراتب النحويين: ١١١.

(٢) الخصائص: ٣/٣١١.

(٣) مراتب النحويين: ١٤٧.

(٤) مراتب النحويين: ١٥٢.

(٥) مراتب النحويين: ١٣٦-١٣٧.

الكتب، قال أبو الطيب نقلا عن ثعلب: (( وقد حشا الكتاب أيضا قوم علماء، إلا أنهم لم يؤخذ منهم رواية، وإنما وُجِد بنقل الورَّاقين، فاختل الكتاب لهذه الجهة ))[1]. فهذا نقد لا يضعف صحة ما في كتاب العين عن الخليل فحسب، بل صحة ما فيه من نقولات أخرى عن علماء آخرين؛ أخذا من أنها لم تنقل بسند صحيح ورواية.

د- اتخذ بعض العلماء رواية العلم والمرويات منهجًا، فعُرِف بذلك، من ذلك: (( فأما الطوسي والسكري فإنهما راويان، وليسا إمامين، وقد رويا عن أبي حاتم والرياشي وغيرهما من علماء البصريين والكوفيين ))[2].

٢) يكشف سند الرواية مدى صحة نسبة الكتاب لمؤلفه.

إذ يمكن الاستدلال على مدى صحة نسبة كتاب لمؤلفه من عدمها من خلال الأسانيد سواء السند الموصل إلى الكتاب، أو الأسانيد في داخل الكتاب التي تدل على المؤلف وشيوخه. ومن أمثلة ذلك:

أ- استدل الأستاذ أحمد راتب النفاخ أن كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ليس له بما تضمنته أسانيده من أن فيها "نقولًا عن أعلام تأخرت وفاتهم عن وفاة الزجاج..، ونقولا عن الزجاج نفسه، تستوي مع النقول المعزوة إلى غيره"[3]؛

---

(١) مراتب النحويين: ٥٧.

(٢) مراتب النحويين: ١٤٦.

(٣) انظر: كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق نسبته واسمه وتعريفه بمؤلفه: ٨٤٢.

فاستدلَّ بالسند ضمن أدلة عدة على أن الكتاب ليس للزجاج.

ب- استدل د إسماعيل عمايرة بأن ورود مسائل دون ذكر السند والمصادر تخالف منهج أبي علي الفارسي، متوصلاً من خلال ذلك ضمن عدد من الأدلة إلى نفي نسبة المسائل الواردة فيما نشر باسم "أقسام الأخبار"(١) إلى أبي علي الفارسي ما عدا المسألة الأولى(٢). فدلَّ ذلك على أن دراسة منهج النحوي وعنايته بالأسانيد يقود إلى معرفة مدى صحة نسبة كتاب له من عدمه.

على أنه لا يؤخذ بذلك على إطلاقه؛ إذ إن كتاب المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي يخلو من ذكر الأسانيد غالبًا؛ ولعله مما علَّقه تلاميذ أبي علي مما يشرحه، إذ هي من رواية تلميذه أبي الطيب القصري، ويردد فيها كثيرًا "قال شيخنا أبو علي"(٣).

ت- استدل د. عبدالرحمن العثيمين بأن كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)؛ لأنه يتضمن في معظم صفحاته ذكرًا لشيوخ ابن

---

(١) انظر: أقسام الأخبار، مجلة المورد، ص٢٠١-٢٢٠.

(٢) انظر: أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي نظرة في تحديد مادته وتحقيق نسبته: ٣٩، ٤١.

(٣) انظر: المسائل المنثورة، مقدمة المحقق: ١٠.

**خالويه ضمن أسانيد، توافق طريقة ابن خالويه في الإشارة إلى شيوخه في كتبه الأخرى، (( إذ كل ما في هذا الكتاب من معلومات وأخبار وأسانيد يشهد بصحة هذه النسبة ))[(١)]. ومن ثم نفى د. نوفل الراوي بناء على ذلك نسبته إلى ابن خالويه الأصبهاني (ت: ٦٠٣هـ)[(٢)].**

**ث- نفى د. محمد جبار المعيبد أن يكون كتاب "المقصور والممدود" لأبي عمر الزاهد (ت: ٣٤٥هـ)، أخذًا من أن أبا عمر الزاهد (( يعتمد ثعلبًا والمبرد وغيرهما من شيوخه في مروياته ومنقولاته في اللغة وغريبها. والرسالة هذه خالية تمامًا من أي نقل مباشر أو غير مباشر عن شيخ من الشيوخ..، وهذه ليست الطريقة التي ينهجها أبو عمر..، فلابد إذن من النقل وإسناده إلى أصحابه ))[(٣)].**

**على أن نفي نسبة الكتاب لصاحبه بدراسة الأسانيد وما في المرويات يتطلب مراعاة التحقق والتأكد منها، وعدم الأخذ بما يروى في الكتب على أنه حقيقة مسلم بها، فقد روى أبو الطيب اللغوي: (( أخبرنا علي بن محمد الخداشي قال: أخبرنا محمد بن**

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها، مقدمة المحقق: ١٠٣.

(٢) انظر: كتاب إعراب القراءات السبع وعللها المنسوب خطأ إلى ابن خالويه الأصبهاني، دراسة في تصحيح نسبة الكتاب: ١٤. وهي مقالة في نقد هذا الكتاب بتحقيق أبي محمد الأسيوطي، الذي عزا الكتاب إلى أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت: ٦٠٣هـ).

(٣) المقصور والممدود المنسوب إلى أبي عمر الزاهد، مقدمة المحقق: ٢٠.

الحسن الأزدي قال: عمل محمد بن عبدالغفار الخزاعي هذا كتاب "الخيل"، فعزاه الناس إلى أبي عبيدة، فهو في أيديهم إلى اليوم ))[1]. إلا أنه بالعودة إلى كتاب الخيل لأبي عبيدة أجد له سندًا متصلا به، إذ في أوله: (( حدثنا أبو يوسف الأصبهاني قال: حدثنا أبو حاتم سهل بن محمد المعروف بابن السجستاني قال: حدثنا أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي تيم قريش مولى لهم ))[2].

٣) تصحيح بعض المعلومات في كتب التراجم.

إذ قد يرد في بعض كتب التراجم معلومات من نحو تاريخ وفاة العالم أو عمره أو شيوخه أو تلاميذه، فيفيد معرفة أسانيد الرواية في تصحيح بعض ما قد يرد في تلك الكتب. فمن ذلك مثلا ورد أن سيبويه توفي عام ١٨٠هـ وهو شاب في الثلاثين من عمره[3]. لكنه من خلال الأسانيد الواردة في كتابه، وتصريحه بأن عيسى بن عمر حدَّثه[4]؛ جعل ابن مسعر[5] وياقوت[6] يذهبان إلى أنه توفي وعمره أكثر من خمسين عامًا؛ إذ توفي

---

(١) مراتب النحويين: ١٣٨.

(٢) كتاب الخيل: ٢.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٢، تاريخ بغداد: ١٠٤/١٤، معجم الأدباء: ٢١٢٣، وفيات الأعيان: ٤٦٤/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٥٢/٨، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ١٥٧/١١.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٧١/١، ٣١٩/٢، ٣٩٢، ٣٤٣/٣، ٥٤٥، ١٥٩/٤.

(٥) انظر: تاريخ العلماء النحويين: ١١٠-١١٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء: ٢١٢٣.

عيسى بن عمر عام ١٤٩هـ، فإذا كان أخذ سيبويه عنه وعمره تسعة عشر عامًا تقريبًا، يكون عمره عند وفاته سنة ١٨٠هـ خمسين عامًا تقريبًا.

وكذلك فقد ورد في بعض كتب التراجم أن وفاة أبي الفرج الأصبهاني سنة ٣٥٦هـ[١]، في حين ورد في كتابه "أدب الغرباء" مروية بإسناده إلى صديق له، فيها أنه قرأ على قصر معز الدولة بالشماسية ما يدل على تغير حاله من إقبال الدنيا على معز الدولة إلى أن عاد له في سنة ٣٦٢هـ، فرأى ما يعتبر به اللبيب، ويتفكَّر فيه الأديب[٢]. فيفاد من ذلك أن وفاة أبي الفرج بعد عام ٣٦٢هـ، وليس عام ٣٥٦هـ كما في بعض كتب التراجم.

٤) الحكم بصحة المروية من عدمها.

إذ من خلال دراسة السند وتسلسل الرواة يتضح للعالم المتمكن مدى صحة الرواية من عدمها، فمثلا استقرَّ لدى علماء النحو أن الأخفش لم يأخذ عن الخليل[٣]، فإذا جاءت مروية فيها أن الأخفش روى عن الخليل شيئًا بطريق السماع؛ فإنه لا يؤخذ بها. قال أبو علي الفارسي في ذلك: (( وما علمت أحدًا من شيوخنا الذين أدركناهم.. روى حكاية واحدة، فضلا عن حكايةٍ عن الأخفش عن الخليل... بل رأيت رجلا روى حكاية واحدة

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٥٣/٢، معجم الأدباء: ١٧٠٧.

(٢) انظر: أدب الغرباء: ٨٨. وأورد ذلك: معجم الأدباء: ١٧٠٧.

(٣) انظر: مراتب النحويين: ١١١، الخصائص: ٣١١/٣.

**أسـندها إلى الأخفش عن الخليل في شـيء من العروض[1]، ولم يكن هذا الرجل موثوقًا به في خبره، ولا مسكونًا إلى حكايته... فلم نسمع أحدًا روى شـيئًا من ذلك، وإنما عمل هذا الإسـناد هذا الكذَّاب الأفَّاك. ومما يدلُّ على غرة هذا الإسناد أنَّا لم نجد أبا الحسن يسند إلى الخليل شيئًا إلا على جهة الإرسـال، فيقول: قال الخليل، أو على جهة الحكاية عن غيره، فيقول: زعموا أن الخليل كان يقول. ولم نعلمه قال: سـمعت الخليل أو حدثني الخليل ...))[2]. فيتضـح من هذا النص أن ما اسـتقرَّ لدى العلماء من خلال معرفة الأسـانيد أفاد في تمييز صـحة ما روي عن الخليل من طريق الأخفش. وهذا لا يتحقق إلا بعد اسـتقراء ما في كتب النحويين ومعرفة أسانيد الأخذ والتلقي عمن قبلهم.**

**وقد وجدت الأخفش في كتابه القوافي ينقل عن الخليل وفق ما ذكر أبو علي[3]، وأما كتابه معاني القرآن فلم أجد رواية له عن الخليل. فيتبين صـحة ما قرَّره أبو علي، ولا يشـكل عليه فيما رأيت سـوى نص أورده المرادي، ونصـه: (( قولهم صـرأ بمعنى صـرخ، حكاه الأخفش عن الخليل))[4]. وكذلك الفيروزآبادي، ونصـه: (( صـرأ أهملوه، وقال الأخفش**

---

(١) لعله يومئ إلى ما رواه الأخفش عن الخليل في الإكفاء؛ فإن في أسـلوبه ما يوهم أنه حاوره (أنشـدته.. فعابه)، إلا إذا حُمِل على أنه يقصـد محاورة بعض من نقل عنهم أنه اختلاف الحروف. انظر: القوافي للأخفش: ٤٣.

(٢) نقض الهاذور: ١١٧-١١٨. نقلا عن: خزانة الأدب: ١٠/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) انظر: القوافي للأخفش: ٦، ٧، ٩، ١٤، ١٥، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٥٨، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٨٢، ٨٣، ٩٢، ١٠٠.

(٤) شرح الألفية: ٢/٥٧٩.

عن الخليل: ومن غريب ما أبدلوه قالوا في صـرخ: صـرأ ))[١]. إلا أنه في هذين النصـين وهما في كتابين متأخرين لم يرد لفظ دال على أن الأخفش أراد سماع ذلك من الخليل.

٥) الإفادة من معرفة السند في قراءة المخطوطات والكتب المحققة.

إذ إن التمرس بدراسة الأسانيد والخبرة بها يسهم في إجادة قراءة الكتب المخطوطة والمحققة، وتصـحيح بعض أخطاء نسـاخ المخطوطات من الأوائل أو المحققين من المتأخرين، ذلك أن لكل عالم طريقته في ذكر السـند وشـيوخه الذين أخذ عنهم، ومن خلال ذلك تكتشـف الأخطاء إن وقعت. ومن نماذج ذلك:

أ- قال أبو علي: (( أنشد محمد بن الحسن عن أبي زيد: يا ريح بينونة لا تذمِينا ))[٢]. فإنه بدراسة أسانيد أبي علي أرجِّح وقوع خطأ في كتابة هذا النص؛ إذ ليس "عن أبي زيد" بل "بن دريد". وذلك لأنه لم يرد في كتب أبي علي سندًا مماثلا يروي فيه عن ابن دريد عن أبي زيد إلا بوسـاطة أبي حاتم[٣]؛ لأن أبا زيد توفي عام ٢١٥هـ، وابن دريد توفي عام ٣٢١هـ، فلم يلتقيا. ويزيد ذلك تأكيدًا أنه وردت الرواية نفسـها عند ابن سـيده[٤]

(١) القاموس المحيط: ٥٧ . صرأ.

(٢) الإغفال: ١/٢٤٠-٢٤١. والرجز في لسان العرب: ٤/٤٦١ . صفر. ١٣/٧٠ . بين. ولم أقف عليه في النوادر لأبي زيد، ولا في جمهرة اللغة لابن دريد.

(٣) انظر: الإغفال: ١/٣٢٧.

(٤) انظر: المخصص: ٢/٦٣.

بلفظ "ما أنشده أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد".

ب- ورد أيضا: (( أنشدنا محمد بن السري عن محمد بن زيد [كذا] لكثير في ابن الحنفية ))[1]. فإنه بدراسة الأسانيد يتبين أن الصواب "محمد بن يزيد"، وهو المبرد؛ إذ إنه يتكرر إسناده لأبي بكر محمد بن السري السراج عن محمد بن يزيد المبرد في كتبه[2].

٦) توثيق ما أخذه التلميذ عن شيخه.

إذ يمكن من خلال تتبع الأسانيد التي يكتبها العالم معرفة ما أخذه عمن سبقه. ويفيد ذلك في توثيق أخذه العلم عمن قبله، وتحديد نوع ما يأخذه عن كل عالم. وعليه فإن دراسة أي عالم وبخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين تقتضي دراسة أسانيده ومعرفة شيوخه، ومن ثم معرفة ما أفاده من كلٍّ منهم. ويعد من النماذج الفريدة في توثيق الأخذ عن العلماء السابقين ما دوَّنه أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) في مقدمة معجمة عن الأئمة الذين اعتمد عليهم في معجمه "تهذيب اللغة"، فقد أورد أسماء الكتب والمشايخ الذين أخذ عنهم، ورأيه في تلك المصادر[3].

٧) الوصول إلى ترتيب تقريبي لكتب العالم ومعرفة المتقدم منها من المتأخر.

إذ يمكن من خلال موازنة أسانيد العالم بعضها ببعض معرفة المتقدم من كتبه من المتأخر، إذا توافرت عوامل أخرى كتعدد الشيوخ أو الإشارة

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٩٦.

(٢) انظر مثلا: المسائل الحلبيات: ١٢٨، الإغفال: ١/٦١، ٢٠٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة: ١/٨-٤١.

إلى زمن الأخذ أو مكانه، أو ترحمه على بعض شيوخه أو معاصريه ونحو ذلك. ولا يعتمد على السند وحده في تحديد ذلك، بل يحتاج إلى تضافر عوامل أخرى دالة سواء من إحالات على كتب سابقة أو تضمن كتبه بعض المعلومات الدالة على تأخر التأليف أو تقدمه.

وعلى الرغم مما أوردته في بيان قيمة سند الرواية في النحو والصرف، فإنه وفق ما يراه الباحثون في علوم الحديث تعد مرتبة مرويات اللغويين والأدباء في آخر مراتب الأحاديث والمرويات[1]؛ إذ إن ترتيبها على النحو الآتي:

١- أحاديث نبوية بمراتبها: عقيدة، أحكام، حدود وجنايات، معاملات، أخلاق وفضائل.

٢- السيرة النبوية. منها ما يؤخذ منه حكم شرعي، فيُلحق بالأول، ومنها ما لا يؤخذ منه حكم، فيعامل معاملة أخرى.

٣- آثار الصحابة.

٤- آثار التابعين.

٥- روايات تاريخية.

٦- مرويات السلف في الحِكمة والفضائل.

٧- مرويات اللغويين والأدباء.

وبذلك، تتضح مرتبة الرواية اللغوية والأدبية ومثلها النحوية قياسًا برواية الأحاديث النبوية وما تلاها. ولعل ذلك يعود إلى ارتباط المراتب الأولى بالعقيدة والعبادات، بخلاف المرويات الأخرى. فيتأكد العناية بالسند في المرويات الأولى أكثر من غيرها.

---

(١) انظر: فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم: ٥٠٨-٥٠٩.

## الخاتمة

بحمد الله تعالى، تبين من دراسة سند الرواية في النحو والصرف أن الأصل في دراسة السند وأسسه علم الحديث، وأن علماء النحو والصرف أفادوا كثيرًا منه في العناية بالسند ومنحه قيمته العلمية. وعلى الرغم من عدم تخصيص علم للسند في الرواية النحوية والصرفية؛ فإن ما ورد في كتب العلماء المتقدمين يؤكد عنايتهم به، وإفادتهم منه، ومفاضلتهم بين العلماء والرواة بناء على أسانيدهم وإتقانهم لها.

وقد وقف البحث على نتائج عدة، تؤكد أهمية سند الرواية في التراث النحوي والصرفي، وأن العلماء المتقدمين كانوا يذكرون سند ما يروونه عن العرب وعن العلماء السابقين لهم، وأنه رغبة في الاختصار أحيانًا لا يذكر السند لدى من يأخذ عنهم. مع التأكيد على أن السند لا يذكر غالبًا في التقعيد النحوي والصرفي؛ لذا تخلو منه معظم الكتب المعنية بالتقعيد، بخلاف الكتب التي تبحث في توجيه القراءات القرآنية مثلا أو في تراجم النحويين وأخبارهم، كما قد يرد السند في أوائل بعض الكتب للدلالة على نقلها بأسانيد عن مؤلفيها.

وقد بيَّن البحث القيمة العلمية لسند الرواية، وأنها تسهم في تقويم علماء النحو والصرف والمفاضلة بينهم بناء على أسانيدهم، وكذلك الإسهام في كشف مدى صحة نسبة بعض الكتب إلى من ألفها، وتصحيح بعض ما يرد من معلومات في كتب التراجم، مع تمكين الباحث من الحكم بصحة المروية من عدمها من خلال دراسة أسانيدها. ونحو ذلك مما يعلي من قيمة سند الرواية في النحو والصرف.

وأخذًا مما وقفت عليه في البحث، ولحظته في مصادره، يمكن التوصية

بما يأتي:

١. أن يعنى متعلم العربية بدراسة ما يفيده فيها من علم الحديث، كآداب المحدِّث (العالم)، ودراسة الأسانيد؛ وذلك للاستفادة منها في الدرس النحوي والصرفي والموازنة بين المرويات، والإفادة من تلك الدربة في إثراء البحث بمعلومات مستقاة من دراسة أسانيد الرواية النحوية والصرفية.

٢. أن يعنى بدراسة الأسانيد في كتب النحو والصرف، وتدقيقها، ومراجعة دقة أسماء العلماء فيها، فكثيرًا ما قاد ذلك إلى معرفة مدى صحة النقل أو تصحيح تصحيف في اسم راوٍ ضمن السند، أو معرفة زمن المروية أو تأليف الكتاب؛ فيقود ذلك إلى حسن الترجيح ومعرفة الرأي المتأخر من المتقدم عند العالم الواحد.

٣. بالعودة إلى المصادر الأصيلة في علم النحو والصرف يتبين ارتباط هذا العلم بعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف، ويحسن بدارس النحو والصرف أن يدرس ما في تلك العلوم الأخرى من ارتباط بدرسه، كالقراءات القرآنية وعلم الحديث. إذ إن الفصل بين تلك العلوم أدى إلى ضعف فهم ما في العلوم الأخرى، فيرجح الباحث رأيًا على آخر دون استناد على ما في تلك العلوم من أسس وقواعد ثابتة، ينبغي الالتزام بها.

والله تعالى أسأل للجميع التوفيق والسداد.

## ثبت المصادر والمراجع


١. أخبار أبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق د. عبدالحسين المبارك . . د.ط. . . بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م.

٢. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض/ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق د. محمد البنا .ـ الطبعة الأولى .. القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣. أخبار النحويين المقرئ/ لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ؛ تحقيق مجدي فتحي السيد .ـــ الطبعة الأولى .. طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٤. أدب الغرباء/ لأبي الفرج الأصبهاني؛ تحقيق د. صلاح الدين المنجد .ـــ الطبعة الأولى .ـــ بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٢م.

٥. الأصول في النحو/ لأبي بكر بن السراج ؛ تحقيق د. عبدالحسين الفتلي .ـــ الطبعة الثالثة .ـــ بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

٦. إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق د. زهير غازي زاهد .ـ الطبعة الثالثة .ـ بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٧. الإغفال/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم .. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله/ لجلال الدين عبد الرحمن

السيوطي؛ تحقيق محمود فجال .. الطبعة الأولى .. أبها: مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٩. أقسام الأخبار/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. علي جابر المنصوري .ـــ بغداد: مجلة المورد، مج٧، ع٣، ١٩٧٨م، ص٢٠١-٢٢٠.

١٠. أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي نظرة في تحديد مادته وتحقيق نسبته/ د. إسماعيل أحمد عمايرة .ـــ الأردن: مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، مج٦، ع١، ١٩٧٩م. ص٢٩-٤٢.

١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة/ لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي؛ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم .ـــ الطبعة الأولى .. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ تحقيق عمر التدمري .ـــ الطبعة الثانية .. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٣. تاريخ بغداد/ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي؛ تحقيق د. بشار عواد معروف .ـــ الطبعة الأولى .. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٤. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ للمفضل بن محمد بن مسعر؛ تحقيق عبدالفتاح الحلو .. الطبعة الثانية .. القاهرة: مطبعة هجر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي/ لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي؛ بعناية مازن بن محمد السرساوي .. الطبعة الأولى .. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.

١٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، تحقيق مجموعة من المحققين، ج١: مصطفى العلوي ومحمد البكري .ـــ المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٧. تهذيب اللغة/ لأبي منصور الأزهري؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الأولى .ـ القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ومكتبة الخانجي، ١٣٨٤هـ ـ ١٣٩٦هـ/ ١٩٦٤م ـ ١٩٧٦م.

١٨. جمهرة اللغة/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ تحقيق د. رمزي البعلبكي .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٩. الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي .ـ الطبعة الأولى .ـ دمشق وبيروت: دار المأمون، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية/ د.محمد ضاري حمادي .ـــ الطبعة الأولى .ـــ بغداد: اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١. الخبر في الأدب العربي: دراسة في السردية العربية/ د. محمد القاضي .ـــ الطبعة الأولى .ـــ بيروت: دار الغرب الإسلامي، تونس: كلية الآداب بمنوبة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق عبدالسلام هارون .. الطبعة الثالثة .. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٣. الخصائص/ لعثمان بن جني؛ تحقيق محمد علي النجار .. بيروت: دار الكتاب العربي . ـــ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢٤. الخيل/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي .ـ الطبعة الأولى .. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٨هـ.

٢٥. سر صناعة الإعراب/ لعثمان بن جني؛ تحقيق د. حسن هنداوي .. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٦. سير أعلام النبلاء/ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي؛ تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط .. الطبعة الثالثة .. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٧. شرح الألفية لابن مالك/ للحسن بن قاسم المرادي؛ تحقيق د. فخر الدين قباوة .ـــ الطبعة الأولى .ـــ بيروت: دار مكتبة المعارف؛ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٨. الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. محمود الطناحي .ـ الطبعة الأولى .ـ القاهرة: مكتبة

الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

٢٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل الجوهري؛ تحقيق أحمد عطار .ـــ الطبعة الثالثة .ـــ بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٣٠. طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر الزبيدي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .. الطبعة الثانية .. القاهرة: دار المعارف.

٣١. غريب الحديث/ لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي؛ تحقيق د. محمد عبدالمعين خان .ـ الطبعة الأولى .ـ حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣٢. فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم: سيرتها، فضائلها، مسندها، دراسة حديثية تاريخية موضوعية/ د. إبراهيم بن عبدالله المديهش .. الطبعة الأولى .. الرياض: دار الآل والصحب الوقفية، ١٤٤٠هـ.

٣٣. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث/ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي؛ تحقيق د. عبدالكريم الخضير ود. محمد آل فهيد .. الطبعة الأولى .. الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٦هـ.

٣٤. القاموس المحيط / للفيروزآبادي .ـ الطبعة الثانية .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة ودار الريان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٥. القوافي/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش؛ تحقيق د. عزة حسن .ـــ د.ط. .ـــ دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٣٦. الكتاب / لسيبويه؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الثالثة .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٣٧. كتاب إعراب القراءات السبع وعللها المنسوب خطأ إلى ابن خالويه الأصبهاني، دراسة في تصحيح نسبة الكتاب/ د. نوفل علي الراوي .ـــ الموصل: مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب في جامعة الموصل، ع٦٩، ٢٠١٤م.

٣٨. كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق نسبته واسمه وتعريفه بمؤلفه واستكمال لتحقيق بعض أبوابه/ لأحمد راتب النفاخ .ـ دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية، مج ٤٨، ج٣-٤، ديسمبر ١٩٧٣م.

٣٩. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية/ لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي؛ تحقيق إبراهيم الدمياطي .. الطبعة الأولى .. القاهرة: دار الهدى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٠. لسان العرب/ لمحمد بن منظور .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٤١. لمع الأدلة/ لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق سعيد الأفغاني .. الطبعة الأولى .ـ دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

٤٢. مجالس ثعلب/ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الخامسة .ـ القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٤٣. المخصص/ لابن سيده .ـــ القاهرة: دار إحياء التراث العربي. د.ت.

٤٤. المذكر والمؤنث/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري؛ تحقيق د. طارق الجنابي .ـــ الطبعة الثانية .ـــ بيروت: دار الرائد العربي ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٤٥. مراتب النحويين/ لأبي الطيب اللغوي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .. د.ط. .. القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.

٤٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي .. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦-١٩٨٧م .

٤٧. المسائل البصريات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. محمد الشاطر أحمد .ـــ الطبعة الأولى .ـــ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٨. المسائل الحلبيات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. حسن هنداوي .ـ الطبعة الأولى .ـ دمشق: دار القلم .ـ بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٩. المسائل المنثورة/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق مصطفى الحدري .. الطبعة الأولى .. دمشق: مجمع اللغة العربية.

٥٠. مصادر الشعر الجاهلي/ د. ناصر الدين الأسد .ـــ الطبعة السابعة .. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م.

٥١. مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب/ د. شرف

الدين بن علي الراجحي .. الطبعة الأولى .. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٥٢. المعارف/ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة؛ تحقيق د. ثروت عكاشة .ـــ الطبعة الرابعة .ـــ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م.

٥٣. معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش؛ تحقيق د. هدى محمود قراعة.ـــ الطبعة الأولى .ـــ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٥٤. معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء؛ تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي .ـ الطبعة الثالثة .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٥. معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج؛ تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٦. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ لياقوت بن عبدالله الحموي؛ تحقيق د. إحسان عباس .ـــ الطبعة الأولى .. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٧. معرفة علوم الحديث / لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري؛ تحقيق أ.د. السيد معظم حسين .ـ الطبعة الثانية.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٥٨. المقتضب/ لأبي العباس المبرد؛ تحقيق محمد عبدالخالق

عضيمة .. بيروت: عالم الكتب.

٥٩. مقدمة ابن الصلاح/ لتقي الدين عثمان بن الصلاح الشهرزوري؛ تحقيق د. عائشة عبدالرحمن "بنت الشاطئ" .. القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٦٠. المقصور والممدود المنسوب إلى أبي عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد/ تحقيق د. محمد جبار المعيبد .ـــــ القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٢٠، ج٢، عدد نوفمبر ١٩٧٤م.

٦١. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف / لعثمان بن جني ؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ـــــ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .ـ مصورة عن طبعة وزارة المعارف العمومية.

٦٢. منهج النحاة العرب/ د. تمام حسان .ـــ القاهرة: مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع٢، ١٩٧٠م.

٦٣. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي/ لمحمد بن إبراهيم بن جماعة؛ تحقيق د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان.. الطبعة الثانية .. دار الفكر، ١٩٨٦م.

٦٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري؛ تحقيق د. إبراهيم السامرائي.. الأردن: مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٥. نقض الهاذور/ لأبي علي الفارسي؛ تعريف وجمع د. مشعان ابن نازل الحربي .ـ الرياض: مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٨،

ع٢ (ربيع الآخر ــ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ/ يناير ــ مارس ٢٠١٦م).

٦٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح/ لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي؛ تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلافريج .ـ الطبعة الأولى .ـ الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٧. النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري؛ تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد .ـــ الطبعة الأولى .ـــ بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان؛ تحقيق د. إحسان عباس .. الطبعة الأولى .. بيروت: دار صادر.